تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)

المدرس الدكتور
حامد عبيد حداد(*)

الملخص:

تتضمن الدراسة ثلاثة محاور وخاتمة، حيث يتناول المحور الأول: أهم التحديات السياسية التي تواجه العراق في مجال المياه بسبب السياسات المائية لبعض الأطراف الإقليمية ذات العلاقة وهي: تركيا وإيران و(إسرائيل).

أما المحور الثاني: فيتناول أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الموارد المائية في العراق الناجمة عما قامت به تركيا من مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات، والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي في العراق.

في حين يتناول المحور الثالث: مستقبل الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات، الذي يخضع لاحتمالات الصراع أو التعاون بين الأطراف المعنية

وتشير الخاتمة الى أن عنصر المياه سيكون فعالا في أية إستراتيجية دولية مقبلة، كما سيلعب عنصر المياه دوراً كبيراً في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الإقليمية الجديدة والمؤثرة من الناحية السياسية، ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثل النفط، ومن المتوقع أيضاً ازدياد حدة الأزمة الغذائية.

المقدمة :

تبرز أهمية الأمن المائي بوصفه من الموضوعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني والأمن القومي بشكل عام . فمنذ زمن غير بعيد راح الفكر الاستراتيجي الدولي يعطي مفهوم الأمن المائي اهتمامه الخاص ، واصبح هذا الأمن عاملاً مكوناً للسيادة الوطنية وللأمن القومي الشامل . وليس ثمة شك من وجود علاقة وطيدة بين الأمن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، وان تحقيق الأول يقود الى تحقيق الثاني، كما ان فقدان الأول ينتهي الى فقدان الثاني .

يشكل الأمن المائي العراقي جزءاً لايتجزأ من الأمن المائي لبلدان المشرق العربي ، وهو اكثر التصاقاً بالأمن المائي السوري نظراً لاشتراك البلدين في أهم حوضين مائيين في المشرق العربي وهما حوض نهر الفرات وبشكل اقل حوض نهر دجلة . ويشكل الأمن المائي رديفاً استراتيجياً للأمن الغذائي ، اذ ان الأمن الغذائي لايمكن ان يتحقق دون توفير الموارد المائية ، وهذا يتطلب بدوره تنمية هذه الموارد لتلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المياه من خلال العمل على تنفيذ متطلبات الأمن المائي .

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.Email:drhamedh@yahoo.com

ويتعرض الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات حالياً الى التحديات التي تمثل واحدة من ابرز القضايا التي سوف تجابه العراق وسوريا في المستقبل القريب ، ولاسيما ان مقدماتها أصبحت واضحة منذ وقت ليس بالقصير وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في اقامة مشروعات الري والسدود ، وهدفها من ذلك خفض تدفق منسوب مياه نهري دجلة والفرات الى العراق وسوريا واستعمال المياه سلاحاً سياسياً وورقة ضغط عليهما وضدهما للوصول الى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العربي واهداف اخرى مهمة . وبجانب ذلك فقد شكلت الأطماع الصهيونية في المياه العربية ومشاريع استغلال نهري دجلة والفرات مؤشراً خطيراً على تهديد الأمن المائي في حوضي النهرين ، من خلال أنابيب مياه السلام .

تفترض الدراسة ان مستقبل العراق المائي في حوضي دجلة والفرات سوف يتأثر بدرجة كبيرة جدا اذا ما استمرت السياسات المائية لدول المنبع بشكلها الحالي.

تهدف الدراسة الى معرفة أهم التحديات والمشكلات التي تواجه الأمن المائي للعراق في حوضي دجلة والفرات ، واحتمالات المستقبل .

وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة وكما يأتي :

المبحث الأول : التحديات السياسية .

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية .

المبحث الثالث : مستقبل الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات .

الخاتمة .

المبحث الاول : التحديات السياسية

يرى الاتراك ان بلادهم هي من اغنى دول العالم بالمياه. وبالنظر الى خريطة تركيا الجيولوجية نجد ان هضبة آسيا الصغرى ليست سوى شبكة من مئات الانهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروى الأراضي التركية وتحولها الى غابات وسهول مزروعة . جدير بالذكر أن نهري دجلة والفرات ينبعان من تركيا، فضلاً عن نهر الخابور الذي يغذي شمال سوريا ويصب في دجلة بالعراق، وعشرات من الانهار الفرعية الاخرى تنبع من تركيا. وهكذا فان الهضبة التركية هي المصدر الرئيس للمياه .

ولقد ادرك صانع القرار التركي – منذ وقت مبكر – أن مستقبل تركيا البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الاوسط، وليس دول الغرب الذي ظل يرفضها عضواً في الاتحاد الاوربي حتى وقت قريب. وهي لذلك قد استعدت وبنت على الفرات وحده (٢١) سداً أكبرها سد اتاتورك وهو من اكبر السدود في العالم لتحكم بذلك سيطرتها على الفرات ، وتتحكم في جريانه خارج أراضيها [1] .

ويمكن القول ان الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في سياستها المائية ، حيث لاترسم تركيا سياستها المائية فقط بسبب حاجتها الى الكهرباء وري المزروعات وانما لادراكها ان الماء سلاح يمكن استخدامه

[1] – **داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية ... ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ . ص ٣٨ .**

في أي وقت ولديها منه الكثير . والحقيقة ان تركيا تبحث عن دور اقليمي يحقق قدر أكبر من الهيمنة مستقبلاً مع التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية .

وسوف يتم تناول هذا النوع من التحديات من خلال بحث السياسات المائية لبعض الاطراف الاقليمية ذات العلاقة وبشكل مختصر وكما يأتي :

١. السياسة المائية التركية :

تبرز السياسة المائية لتركيا من خلال تهديدها للامن المائي وذلك: تعمد تركيا عدم التوصل الى اتفاق مائي واضح وصريح حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق ، اصرارها على الاستمرار في تشييد السدود واقامة المشاريع المائية على النهرين بهدف تطوير منطقة شرقي الاناضول . لذا فان سياسة تركيا المائية تسعى الى تحقيق جملة أهداف ذات ابعاد سياسية واقتصادية هي كالآتي :

أ. تسييس المياه :

لقد تم تسييس المياه من قبل تركيا ، والنزاع بشأنها قد يتجه الى الصدام ما لم يحصل تفاهم حقيقي بين الدول المشتركة في مياه الانهار . وتسييس المياه يعني اضفاء الصفة السياسية على كيفية التصرف والتعامل التركي مع الثروة المائية تجاه كل من سوريا والعراق بما يضر بمصالحهما الوطنية . وتسعى تركيا من وراء تسييس المياه الى تحقيق مجموعة مكاسب منها :

- الحصول على دور فاعل ومؤثر في ترتيبات المنطقة السياسية أو في مايسمى بالنظام الدولي الجديد .
- استخدام المياه كورقة ضغط وابتزاز ضد سوريا والعراق لاضعاف قدرتهما الاقتصادية .
- تطمح تركيا ان تكون سلة الغذاء للمنطقة العربية ، وعليه فان سياستها المائية ترمي الى توسيع هيمنتها على دول الجوار وخاصة سوريا والعراق .

ففي عام ١٩٩١ قامت تركيا باستخدام الورقة المائية في تحقيق اهداف سياسية عندما أقدمت على حبس مياه نهر الفرات بحجة ملء خزان أتاتورك مستغلة ظروف العراق الصعبة آنذاك (الحرب والحصار) لتضغط عليه، مستخدمة تلك الورقة للمساومة من اجل الحصول على امتيازات نفطية ، مما شكل خطراً على الاقتصاد العراقي . وفضلاً عن ذلك فقد انتهجت تركيا سياسة ابتزازية عندما طالبت بتعريفة جديدة لمرور البرميل الواحد من النفط العراقي المسموح بتصديره عبر أراضيها هي ٢,٧٣ دولار أي بزيادة قدرها ٢,٣٠ دولار للبرميل الواحد عن الاتفاقية العراقية – التركية المعمول بها والنافذة حتى عام ٢٠٠٧[٢] .

وفيما يتعلق بسوريا فان سياسة تركيا كانت تهدف الى اضعاف سوريا أو الضغط عليها للاستجابة للمطالب الأمريكية والصهيونية بشأن الموقف من القضية الفلسطينية ، ولبنان ، والجولان وبما يتلاءم مع مصالحها في المنطقة .

---

٢ – ينظر : حامد عبيد حداد ، دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط (العراق انموذجاً) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١١٧ ، تشرين الأول ٢٠١١ . ص ٤١ .

ان محاولة تركيا تسييس المياه تعكس النهج التركي في زج عامل المياه في القضايا السياسية وذلك باستغلال الوفرة المائية التي لديها لإضعاف الدول العربية المحيطة بها وهي سوريا والعراق لغرض زيادة نفوذها والتمهيد للهيمنة الأقليمية في المنطقة .

ب. مقايضة المياه بالنفط :

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أصبحت أهمية المياه لاتقل عن أهمية النفط في المنطقة العربية . وان تركيا تعد المياه هي أحد مصادر القوة التي تمتلكها ، لذا فأنها تسعى ومن خلال سياستها المائية الى بلوغ أهدافها الاقتصادية وذلك في محاولتها الاستحواذ على اكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط العربي ، كذلك فانها تسعى في برامجها المائية الى توليد الطاقة الكهربائية من خلال انشاء ١٧ محطة كهرباء على نهري دجلة والفرات ، فضلاً عن محاولتها تحقيق حلمها بجعلها سلة الغذاء في المنطقة العربية مما يضعها بين الدول العشرة الكبرى المنتجة للغذاء في العالم . وهذا يتطلب من تركيا زيادة المساحة المزروعة في حوض الفرات من ٥ر٢ مليون دونم إلى نحو ٦ مليون دونم ، وبذلك ستستحوذ على ٢ر٢٤ مليار م^{3} من مياه الفرات ، وفي حوض دجلة من ٨٠ ألف دونم الى ٣ر٢ مليون دونم ، مما يتطلب لإروائها ما يقدر بـ ٣ر٩ مليار م^{3} من المياه [٣] . وهذا سينعكس سلباً على الوارد المائي لهذين النهرين باتجاه العراق .

وتجد سياسة مقايضة المياه بالنفط حيزاً كبيراً في تصريحات المسؤولين الاتراك من اجل الحصول على النفط العراقي بشكل خاص . فقد صرح الرئيس التركي الاسبق توركوت اوزال لاذاعة لندن : " ان العراق ان لم يصدر النفط عبر الاراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق " [٤] . ويكشف هذا التصريح بوضوح مدى تصميم تركيا على استخدام المياه من اجل الحصول على النفط العراقي .

ولا تقتصر تركيا في تطبيق سياسة مقايضة المياه بالنفط على النفط العراقي فقط وانما وسعت دائرة نفوذها الى النفط العربي وذلك من خلال مشروع (انابيب السلام) الذي يمتد أحد انابيبه حتى اقطار الخليج العربي النفطية من اجل الحصول على النفط العربي . ان محاولة تركيا مقايضة المياه بالنفط العربي وهذا ما لايصح لأن النفط ثروة غير متجددة وقابلة للاستنزاف عبر السنين ، بينما مياه دجلة والفرات مياه متجددة وسطحية ولا تحتاج الى استثمارات لاكتشافها ، وتجري منذ الأزل فوق سطح الارض ، الأمر الذي لايمنح تركيا حق الادعاء بملكيتها .

ومما زاد التوتر حدة ما اعلن عنه في عام ١٩٩٦ من اتفاق للتعاون العسكري والأمني بين تركيا والكيان الصهيوني ، الأمر الذي أقلق العديد من الدول العربية ومنها سوريا والعراق المجاوران لتركيا . ويأتي

---

٣ – **ينظر : حامد عبيد حداد ، السياسات المائية التركية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة في العراق ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد، العدد ٧٧ ، ٢٠٠٨ . ص ٧٩٤.**

٤ – **المصدر نفسه . ص ٧٩٤ .**

التعاون التركي – الصهيوني في مجال المياه للضغط على العرب لقبول الاستراتيجية التركية – الصهيونية في مجال المياه [٥] .

ج. وضع نظام جديد بشأن بيع المياه الى الدول الأخرى :

اثير هذا الموضوع في بداية ايلول ١٩٩٧ عندما اصدر مسؤول تركي بياناً ذكر فيه: " ان تركيا يجب ان تبيع مياهها من نهري دجلة والفرات لجيرانها من الجنوب" [٦] . مما اثار ردود فعل من جانب العراق وسوريا، حيث نددت حكومة العراق بهذه الدعوة ، فيما قامت سوريا بانتقاد مشروع (السوق الدولية للمياه) . وفي ١٥ ايلول ١٩٩٧ وبخصوص ماكان يتردد آنذاك عن (عقد مؤتمر في تركيا لوضع نظام جديد بشأن بيع المياه الى الدول الاخرى) قال ديميريل : " ليست مسألة بيع مياه ، وحتى لو كان الأمر كذلك فانه (أي البيع) لن يكون من دجلة أو الفرات " [٧] . وعلى الرغم من النفي التركي لهذا الموضوع فانه يشكل تطوراً جديداً في السياسة المائية التركية لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى اليوم (لبيع المياه) على انهار وطنية تركية (سيحون وجيحون) في اطار مشروع مياه السلام ونهر (مانوغات) في اطار اتفاق المياه بينها وبين الكيان الصهيوني الذي يدور الحديث حوله منذ منتصف عام ١٩٩٠ .

ان فكرة (بيع المياه) التي طرحها اوزال لأول مرة عام ١٩٨٧ في اطار مشروع (مياه السلام) أصبحت فيما بعد مشروعاً قيد البحث والتمويل ، وان هناك دوائر دولية وأقليمية معينة تؤيده ليس فقط لأسباب اقتصادية ولكن أيضاً لاسباب استراتيجية ، وستكون تركيا والكيان الصهيوني من اكبر المستفيدين من هذا المشروع ليصبح تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي [٨] .

مما تقدم نجد ان تركيا ومن خلال مشروع بيع مياه نهر (مانوغات) تنظر الى المياه نظرة اقتصادية بوصفها (سلعة استراتيجية تجارية) لها اسعار تباع وتشترى حالها حال أي سلعة اخرى . يضاف الى ذلك التحالف العسكري والأمني بين تركيا والكيان الصهيوني الذي من شأنه ان يعرض الأمن المائي ومن ثم الأمن الغذائي العربي الى تحد خطير ، حيث ان المياه ستتحول في خضم هذه الظروف الى سلعة تباع للعرب أو سلاح للضغط عليهم .

٢. السياسة المائية الايرانية :

لايران سياسة مائية قائمة على اساس استغلال مياه الأنهر الحدودية ومن جملة تلك السياسات مايأتي [٩] :

---

٥ – **حميد الجميلي ، المياه العربية ومخاطر المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ٢٠٠١ . ص ١٩ .**

٦ – **جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب / اغسطس ١٩٩٨ . ص٢١٣ .**

٧ – **المصدر نفسه . ص ٢١٣ .**

٨ – **المصدر نفسه . ص ٢١٤ .**

٩ – **غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، الأمن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية ...، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، ٢٠٠٢ . ص ص ١٢٧ – ١٢٨ .**

أ. قطع مجرى الانهر الحدودية ، كنهر الكنكير الذي قطعته ايران عن قضاء مندلي مما ادى الى هلاك نحو ٧٠% من اشجار الفاكهة في المنطقة ، وسبّب في نقص انتاج النخيل الى نحو ٣٠% ، وانقطاع سكان مندلي عن زراعة المحاصيل الصيفية .

ب. قيام السلطات الايرانية بتحويل مجرى الانهر الحدودية باتجاه الداخل الايراني ، كنهر الوند عام ١٩٥٨ ، مما ألحق اضرار جسيمة بمنطقة خانقين ، فضلاً عن نهر بناوة سوتا، ونهر قرة تو .

ج. قيام ايران ببناء مشاريع خزن لغرض توليد الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية ، وهو ما نتجت عنه أضراراً بالغة بالأراضي المروية في العراق .

د. وقد لجأت ايران الى تقليل المياه الداخلة الى شط العرب نتيجة للمشاريع الأروائية والسدود المقامة على نهر الكارون . وقد أضر ذلك بالبساتين في منطقة البصرة والتي تروى بواسطة المد والجزر عبر جداول داخل الأراضي العراقية .

كما ان هناك التقاء بين التوجهات المائية الايرانية والتركية . فالسياسة المائية الايرانية تحاول بالتنسيق مع تركيا التفاوض مع العراق على مفهوم (فكرة الحوض الواحد) لربط حوضي دجلة والفرات واعتبارهما حوضاً واحداً. وهذا المبدأ يرفضه العراق رفضاً قاطعاً لعدم وجود أي سند قانوني وجغرافي له .

مما تقدم تتضح لنا أمور تكشف عن المخاطر التي يتعرض لها الأمن المائي ، ليس في حوض دجلة فحسب ، وانما في شط العرب أيضاً .

٣. السياسة المائية (الاسرائيلية) :

تستمد السياسة المائية (الاسرائيلية) جذورها من أفكار أوائل مؤسسي الحركة الصهيونية التي تفرض الاطماع الصهيونية في المياه العربية وسرقتها . وقد تجسدت اطماع الكيان الصهيوني (في نهري الفرات والنيل) من خلال الخريطة المرسومة على (العملة الاسرائيلية)، وفي تصميم (علم الدولة العبرية) وشكله ، اذ يتكون من خطين أزرقين أفقيين يحصران بينهما (نجمة داود) التي تمثل (الدولة العبرية) ، حيث يمثل الخط العلوي نهر الفرات فيما يمثل الخط السفلي نهر النيل ، وهذا التحديد يعني ان المياه تمثل العنصر الاساس لحدود الكيان الصهيوني السياسية ، فضلاً عن شعار " حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل " الذي يعلو مدخل الكنيست الصهيوني ، وهو شعار يعني بأن تكون حدود (اسرائيل) من الماء الى الماء [١٠] . وهذا يؤكد بأن الاطماع الصهيونية في المياه العربية ولدت مع ولادة المشروع الصهيوني التوسعي الذي يقوم على عنصرين اساسيين هما : (الأرض والبشر) وكلاهما بحاجة الى المياه ، لأن المياه هي اساس الحياة .

وتؤكد تصريحات الصهاينة على أهمية المياه بالنسبة لهم وربطها بقضية الوجود الصهيوني، ففي عام ١٩٥٥ قال ديفيد بن غوريون في خطاب له: "ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى مصير المعركة يتوقف مصير اسرائيل"، وفي عام ١٩٦٧ قال موشي ديان: "لقد استولينا على اورشليم ونحن في طريقنا

[١٠] – **المصدر نفسه . ص ١٢٠ .**

الى يثرب والى بابل، والطريق الى بابل يمر عبر اراضي نهر الفرات، ومياه الفرات، وسيأتي اليوم الذي سنعود فيه الى العراق لاستعادة املاكنا " [١١].

هناك قاسم مشترك بين السياسات المائية التركية و(الاسرائيلية) في موضوع المياه. فترى (اسرائيل) ان لها مصلحة كبيرة في مايدور في حوضي دجلة والفرات ، لأن كلاً من سوريا والعراق المشتركين في احواضهما من ضمن دول المواجهة معها. فسوريا لها حدود معها. أما العراق فليس له حدود مواجهة مع (اسرائيل)، ولكن سبق ان اشترك في حروب ضدها، وقام بمهاجمتها اثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، لهذا فهي ترى ان تشجع وتساعد تركيا على تحقيق مشروعاتها ، فكلما ازدادت مشكلة المياه والمواد الغذائية والطاقة الكهربائية في سوريا والعراق كلما كان ذلك يضعف من اقتصادهما وتزداد من ثم حاجتهما لاستيراد المواد الغذائية من الدول الغربية. وهذا يلزمهما تبديل مواقفهما المتشددة [١٢].

كذلك تسعى (اسرائيل) الى التعاون مع تركيا في المجال المائي، لأنها وكما تدعي تعاني حالياً عجزاً خطيراً في مواردها المائية نتيجة لزيادة السكان في مناطق المدن، ومن المتوقع ان يبلغ ٣٠٠ مليون م^{3} في السنة بحلول عام ٢٠٢٠، لذلك سعت الى التعاون مع تركيا في المجال المائي[١٣].

مما تقدم يمكن القول ان السياسة المائية (الاسرائيلية) تقوم على ما يأتي :

أ. تمثل المياه الدعامة القوية والأساسية التي ترتكز عليها الأهداف (الاسرائيلية) التوسعية.

ب. الترابط الوثيق بين سرقة المياه وتوفرها من جهة والوجود الصهيوني من جهة اخرى، لان وجود الكيان الصهيوني يعتمد على توفر المياه.

ج. التخطيط المستمر لسرقة المزيد من مياه الدول العربية ، حيث تعد أبرز الخطوات (الاسرائيلية) المستقبلية في الوطن العربي .

د. تمثل المياه نقطة التقاء بين كل من تركيا والكيان الصهيوني فيما يتعلق بالتنمية فيهما ، وجوانب اخرى سياسية تجاه العرب، بهدف اضعافهم، وخاصة سوريا والعراق اللذان يعدان من دول المواجهة مع الكيان الصهيوني.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية

لقد تسببت سياسات تركيا المائية المخالفة للبروتوكولات والاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها مع سوريا والعراق لضمان حقوقهما المائية في نهري دجلة والفرات مشكلات كثيرة على الموارد المائية في كل من سوريا والعراق وعلى خطط وبرامج التنمية الزراعية فيهما.

---

[١١] – **المصدر نفسه . ص ١٢١ .**

[١٢] – **عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٨ . ص ٤٧٥ .**

[١٣] – **المصدر نفسه . ص ٤٧٦ .**

وبما ان العراق دولة (مصب) فانه سيكون الأكثر تضرراً من هذه السياسات اذا لم يضمن حقه من قبل دولة (المنبع) تركيا . لكن هذه الحقوق لم تحترمها تركيا بالرغم من وجود أكثر من ١٣ معاهدة وبيان مشترك موقعة من قبل تركيا لضمان حقوق كل من سوريا والعراق.

وفيما يأتي أهم المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الموارد المائية في العراق الناجمة عن ماقامت به تركيا من مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات ، والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي في العراق :

١. مشكلة العجز المائي :

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقع خارج حدوده . فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات ، وهذان النهران شكلا أهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد مابين النهرين ، وبلاد الرافدين. ولما كانت مصادر ومنابع هذين النهرين تقع خارج حدود العراق الأقليمية فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعهما ومصادرهما وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده .

وتنحصر مشكلة مياه نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق، فالعراق يستغل في الوقت الحاضر ٣٣ر٤% من مياه هذا النهر أي مايعادل ٨ر٦ مليار م^3، على الرغم من ان النهر الذي يبلغ طوله ٢٣٣٠ كم يجري اطول مسافة في اراضي العراق وهي ١٢١٣ كم مقابل ٤٤٢كم في الأراضي التركية و٦٧٥ كم في الاراضي السورية . كما ان مساحة حوضه في العراق هي الأكبر (٤٦ر٣ % من مساحة الحوض الكلية البالغة ٤٤٤ كم^2) ، وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات ١٣ مليار م^3 تمثل ٣٨% من مجمل موارد العراق المائية [١٤] .

علماً بأن العراق تاريخياً كان يصله من نهر الفرات مايقارب ٣٠ مليار م^3 في السنة من المياه ، ومن نهر دجلة مايقارب ٢٠ مليار م^3 ، يضاف الى ذلك مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق كالزاب الكبير والصغير ونهر ديالى لتصل حصة نهر دجلة من المياه الى ٤٠ مليار م^3 ، لكن خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة قلت هذه الكميات بشكل كبير وبالأخص في نهر الفرات الذي انخفض منسوبة الى اكثر من٦٠% ، إذ وصل الى ٩ مليارات م^3 فقط [١٥] .

لقد أدت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات الى رداءة نوعية المياه ، حيث ازدادت الاملاح الذائبة فيها ، وكذلك المواد الصلبة الاخرى . فضلاً عن ان حوضي النهرين يقطنه العديد من السكان ، وتنتشر فيه الأنشطة الزراعية والصناعية ، لذلك فهما يتعرضان الى مختلف مصادر التلوث التي تؤثر في نوعية المياه ، ومما يزيد الأمر سوءاً هو التوسع في المشاريع التنموية التركية ، وهو ما أثر في نوعية المياه في كل من سوريا والعراق بحكم موقعهما الجغرافي وسط وأسفل المجرى .

١٤ – **ينظر : حامد عبيد حداد ، دور تركيا في ازمة المياه ... ، مصدر سبق ذكره . ص ٤٤ .**

١٥ – **المصدر نفسه . ص٤٥ .**

جدير بالذكر ان موارد العراق المائية عام١٩٩٠ كانت بحدود٥٦ر٤٢ مليار م^3 وعدد سكانه١٩مليون نسمة ، ومع تزايد عدد السكان الى ٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ فان الموارد المائية عجزت عن تلبية احتياجات ذلك العام والبالغة نحو ٣٣ر٤٧ مليار م^3 ، وكذلك سيكون الحال عام ٢٠٢٥ حيث سيبلغ الاحتياج المائي للعراق حوالي ٨٤ر٥٧ مليار م^3 وعدد سكانه ٤٨ مليون نسمة ، بما يعني وجود عجز في المياه الواردة الى العراق ستبلغ ٢٧ر١٥ مليار م^3 في عام ٢٠٢٥ في حالة استكمال المشاريع التركية لاستثمار مياه النهرين من دون التوصل لاتفاقية تحدد قسمة عادلة لتلك المياه [١٦] .

وبهذا فان العراق بدأ ينتقل من حالة الاستقرار المائي الى حالة العجز المائي المستقبلي ، وذلك بسبب مخاطر المشاريع التركية وتأثيرها في نقص كمية المياه الواردة الى العراق فضلاً عن تردي نوعيتها . ان هذا الوضع يتطلب من الجهات ذات العلاقة القيام بحث تركيا على ضرورة التوصل الى ابرام اتفاقيات ملزمة بضمان الأمم المتحدة لتقسيم الموارد المائية المشتركة بينها وبين الدول المتشاطئة معها قسمة عادلة ، وذلك بالرجوع الى معاهدة لوزان والمعاهدات والبروتوكولات الاخرى مثل معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العرق وتركيا عام ١٩٧١ وبروتوكول التعاون بين سوريا وتوكيا لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ وغيرها

٢. مشكلة التحكم التركي بمياه نهري دجلة والفرات :

ان مشروعات تركيا المائية التي نفذتها على نهري دجلة والفرات تتيح لها فرصة التحكم بتصاريف هذين النهرين وذلك باطلاق ما تشاء من المياه من خزاناتها المقامة على النهرين مما يؤدي الى تذبذب في الوارد المائي الى العراق ، وهذا بدوره يؤدي الى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية ، حيث تشير الدراسات التي اعدتها وزارة الخارجية التركية عام ١٩٩٧ الى ان التحكم المطلق في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود يكون على وفق الحاجة الى الطاقة الكهربائية التي سيتم تشغيل وحدات التوليد فيها ، فعند زيادة الحاجة الى الكهرباء يتم تشغيل كامل الوحدات المقامة على سد أتاتورك مثلاً البالغ عددها ٨ وحدات ، وفي حالة عدم الحاجة يتم الاكتفاء بتشغيل واحدة أو اثنتين من هذه الوحدات ، وهو مايعني ان التصريف المطلق لن يكون ثابتاً وبمعدلاته الطبيعية . كما تدّعي تركيا ان الهدف من اقامة سدودها هو تنظيم جريان مياه دجلة والفرات بأن تتراوح مابين ٢٠٠ – ٢٠٠٠ م^3 / ثا للطلب على الطاقة [١٧] . أما اذا كان التدفق قليلاً أصلاً فستنتج عن ذلك كلفة مترتبة على شراء اعداد من المضخات الصغيرة أو اتخاذ اجراءات اخرى لمواجهة النقص أو التخفيف من الاضرار المتوقع حدوثها [١٨] . كما ان تحقيق الهدف التركي بتشغيل الوحدات يحتاج الى تكرار قطع المياه مرات عديدة .

والتحدي أو الخطر الأكبر هنا يكمن في ان تركيا تستطيع في حالة الأزمات وعلى ضوء الطاقة التخزينية التي ستتوفر لديها بعد اكمال السدود من الحاق اضرار بكل من سوريا والعراق ، ومن ذلك امكانية

---

١٦ – منذر خدام ، الأمن المائي العربي – الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط / فبراير ٢٠٠١ . ص ١٦ .

١٧ – ينظر : حامد عبيد حداد ، السياسات المائية التركية ...، مصدر سبق ذكره. ص ٧٩٨ .

١٨ – المصدر نفسه . ص ٧٩٨ .

احداث فيضانات في النهر باطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه ، كما ان انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان سيعني انطلاق الخزين المائي كاملاً وبصورة غير مسيطر عليها وخلال مدة قصيرة وورود تصاريف عالية جداً في حوض النهر الى سوريا والعراق ، وهو ما يؤدي الى تدمير مايعترضها من منشآت أو مدن أو قرى وغيرها .

كما ان تحكم دولة المنبع بتصاريف المياه من الممكن أن يؤثر في وضع ميزانيات خاطئة بسبب المعلومات غير الدقيقة ، وذلك كون العملية المتعلقة بالمياه متشعبة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية .

٣. مشكلة التأثير على ادارة الموارد المائية :

ان التحكم التركي بتصاريف مياه نهري دجلة والفرات سيؤثر على ادارة الموارد المائية في العراق . ولو توافرت الكميات المطلوبة من الموارد المائية في الوقت المناسب لما كان هناك سبب لحاجة الانسان الى ادارة الموارد المائية .

وتكمن المهام الأساسية لادارة المياه في الآتي :

أ. تحقيق الموازنة المائية ، وهذه تعتمد على توقعات عرض المياه المتاحة والطلب عليها .

ب. درء الأخطار الناجمة عن المياه الفائضة أثناء السنوات الرطبة (المطيرة) وتخزينها للاستفادة منها اثناء السنوات الجافة .

ج. المحافظة على نوعية المياه من التدهور والتلوث .

وقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في التوجه العراقي نحو ادارة الموارد المائية ، وقد تجسد هذا التوجه في انشاء عدد من المشاريع الاروائية ، واعادة ترميم المشاريع القديمة وصيانتها ، وتقليل الضائعات المائية ... الخ ، من أجل تحقيق أفضل استثمار ممكن لمياه دجلة والفرات .

ولغرض تأمين احتياجات العراق المائية فقد أقام العراق العديد من السدود والمشاريع المائية في مقدمتها: سدود الهندية والقادسية والرمادي ومشروع الحبانية وقناة الثرثار وسد الموصل ، التي تزود نهر الفرات بـ ٦ مليارات م^{٣} من مياه نهر دجلة بعد انخفاض منسوبه في فصل الجفاف [١٩] .

٤. المشاكل ذات الطابع الخارجي :

أما على المستوى الخارجي فلم تستجب تركيا لاعتراضات كل من العراق وسوريا على تنفيذها لمشاريعها المائية . بالرغم من وجود عدد من المعاهدات والبروتوكولات والنصوص الموقعة منذ عام ١٩٢٠ حتى النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي ، وكلها تؤكد اذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية يتوجب على تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة(العراق، سوريا، تركيا)، كما انه لايحق لأية دولة متشاطئة ان تقوم باستثمار الموارد المشتركة باسلوب يلحق الضرر بالآخرين ، وقد رفضت تركيا

[١٩] – **جمال داود سلمان ، أزمة المياه وانعكاساتها على الأمن العربي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، المجلد الأول ، العدد الاول ، ٢٠٠٢ . ص ٦ .**

هذه الاتفاقية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١[٢٠]. وظلت تتمسك بحق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات التي تجري في أراضيها، وبأن ما تمرره من مياه الى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجباً ، وبناءً عليه فهي ترفض مبدأ القسمة العادلةلتوزيع المياه وتصر على مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه.

وهناك معاهدات واتفاقات عدة حول دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق . الا ان أبرزها اربع اتفاقيات هي [٢١] :

أ. المعاهدة الفرنسية–البريطانية أو (معاهدة باريس) في١٩٢٠/١٢/٢٣، حول استخدام مياه دجلة والفرات.
ب. معاهدة لوزان في ١٩٢٣/٧/٢٤ ، التي تلزم تركيا في المادة (١٠٩) بوجوب اخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت في القيام باعمال انشائية على نهري دجلة والفرات .
ج. المعاهدة الفرنسية–التركية أو(معاهدة حلب) في ١٩٣٠/٥/٣ ، التي تشير الى حق سوريا في مياه دجلة.
د. المعاهدة التركية – العراقية في ١٩٤٦/٣/٢٩ ، التي تلزم تركيا في المادة (٥) باطلاع العراق على خططها بشأن اقامة المنشآت وصيانتها على نهري دجلة والفرات .

لقد سعى العراق منذ وقت مبكر مع الدول المتشاطئة (تركيا وسوريا) للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل الى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاثة في مياه النهرين طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وعلى الرغم من ان المفاوضات قد بدأت في اوائل الستينيات من القرن الماضي الا انها لم تثمر اتفاقاً يحدد حصة كل دولة من الدول المتشاطئة حتى اليوم ، اذ تشكلت لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا وسوريا وكان الهدف من تشكيل اللجنة هو التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة، الا ان اللجنة توقفت عن العمل عام١٩٩٢بعد ان عقدت ستة عشر اجتماعاً دون التوصل الى نتيجة .

المبحث الثالث : مستقبل الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات

أصبح الأمن المائي العربي تحت رحمة قوى خارجية تتحكم الى حد كبير في مصيرنا، ذلك ان مصادر المياه ومنابعها هي خارج البلاد العربية ، ويزيد من خطورة هذه المشكلة غياب استراتيجية أمنية عربية لحماية هذه الثروة القومية . ففي المشرق العربي نجد ان الفرات وهو مصدر عيش قسم كبير من السوريين والعراقيين ، تسيطر على منابعه تركيا التي تستطيع تقليص مستوى المياه في السدود ، فهي تملك مفتاح الأمن الغذائي العربي لأكثر من ٤٥ مليون عربي .

وتنطلق السياسة التركية من منطلق ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين عابرين للحدود ، وبما انهما ينبعان من تركيا فهما ملك لتركيا ولها كما تدعي حق السيادة المطلقة عليهما حتى نهاية حدودها . وفي ٣ أيار/ مايو١٩٣٠ نظمت معاهدة حلب لضمان حقوق سوريا في نهر الفرات ، ومرت العلاقات الثنائية التركية والعراقية والسورية بمراحل متعددة ، فقد هددت تركيا بقطع المياه عن سوريا اذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية التي

٢٠ – **المصدر نفسه . ص ٦ .**

٢١ – **منذر خدام ، مصدر سبق ذكره . ص ١٨٢ .**

تنص بمنع النشاط الكردي. ولدى افتتاح سد أتاتورك عام١٩٩٢ صرح سليمان ديميريل ان منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك للعرب، وبما أننا لانقول للعرب لنا نصف نفطكم فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا. وكان رئيس وزراء تركيا الأسبق توركوت أوزال قد صرح بأن الماء هو أداة تركيع سياسي .

وكانت سوريا قد قامت ببناء سد الفرات (الطبقة) عام ١٩٧٤ الذي أدى الى تخفيض تدفق المياه حوالي ٢٥% من التدفق العادي الى العراق ، مما نشأ عنه تصاعد التهديدات العراقية والتي وصلت الى التهديد بتدمير السد ، وحشد قوات عراقية على الحدود السورية – العراقية ، الا ان تدخل المملكة العربية السعودية حال دون ذلك على ان تزيد سوريا من معدل تدفق المياه من السد الى العراق [٢٢] .

ويرى العراق انه الأكثر تضرراً من نقص المياه سواء بحكم موقعه الجغرافي كدولة مصب، أو من أثر التغيرات المناخية او المشروعات والسدود المائية في كل من سوريا وتركيا. ويرى العراق انه قد تضرر من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧ حيث لم تتجاوز حصته عن٩ملياراتم^3 سنوياً ، وهذا يمثل نصف الحد الادنى للاحتياجات العراقية، وفي الوقت نفسه لايوجد اتفاق بين سوريا والعراق حول توزيع نسبي لما يبقى من مياه الفرات. وقد زادت نسبة الملوحة في المياه بسبب نقص الوارد المائي، وبسبب استعمالات المياه في دولة أعلى المجرى. وفي ضوء الازمة التي حصلت عام ١٩٧٥ بين سوريا والعراق اتفق البلدان عام١٩٩٠على ان تأخذ سوريا من المياه الداخلة من نهر الفرات٤٢%والعراق٥٨%، ويتفق العراق مع سوريا على ان نهري دجلة والفرات انهار دولية[٢٣].

وبناءاً على ماتقدم فان مستقبل الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات يخضع للاحتمالات الآتية :

١. احتمال الصراع :

تعود مشكلة مياه نهري دجلة والفرات بين كل من سوريا والعراق تجاه تركيا الى تاريخ ليس بالحديث . فعلى الرغم من انه قد تم التباحث حول تقسيم المياه منذ اربعينيات القرن الماضي الا انه لم يتم أبداً التوصل الى اتفاقية ملزمة بين الاطراف الثلاثة. الا ان المخاوف والشكوك التي كانت تتجمع منذ بدء المشاريع المائية التركية ، وحول استخدام المياه بلغت ذروتها في ١٩٩٠/١/١٣، حيث بدأت السلطات التركية بملء خزان سد أتاتورك ليعود الى الجريان في ١٩٩٠/٢/١٢ ، وأثناء هذه الفترة كان الجريان شديد الانخفاض الى سوريا والعراق ، لذلك احتجت الاخيرتان للضرر الذي اصاب اقتصادياتهما، وقد اثارت هذه المشكلة مشاعر الجماهير العربية ، وسببت احتجاجات واسعة في العالم العربي كله، وفي الوقت الذي عاد جريان المياه الى وضعه الطبيعي كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية [٢٤] .

وتفاقمت الامور عند استمرار تركيا في اقامة المشاريع التنموية والسدود العملاقة خاصة في مشروع (جنوب شرق الاناضول GAP) والتي ستؤثر بشكل مباشر على كل من سوريا والعراق وذلك بحجز تركيا اكثر

[٢٢] – **غازي اسماعيل ربايعة ، معضلة المياه في الشرق الاوسط ، سلسلة محاضرات الامارات (٦١) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٢ . ص : ٢٩ .**

[٢٣] – **المصدر نفسه . ص ٣٠ .**

[٢٤] – **غدير محمد سجاد عبد الله العبيدي ، مصدر سبق ذكره . ص ١٦٣ .**

من نصف حجم المياه المتدفقة اليهما. كما ان مشروع (انابيب السلام) الذي طرحته تركيا بتخطيط امريكي وتنفيذ صهيوني وتمويل غربي، سيؤدي الى اشعال فتيل الحرب في المنطقة لو قدر له النجاح ودخل حيز التنفيذ .

واذا لم يتم حل الوضع القائم قد يتمخض عن مضاعفات عدة ، فربما تقوم تركيا وهي الدولة المتحكمة بمنابع نهري دجلة والفرات بتغيير ميزان القوى في المنطقة لصالحها وتعزيز دورها في السياسات المائية ، وقد تتصاعد حدة الصراع على المياه بين العراق وسوريا وقد تحدث تغييرات أساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية للاقطار الواقعة على امتداد الحوضين ، فقد تتوجه الجهود بعيداً عن القطاع الزراعي لشحة المياه ، وقد ترتفع المديونية الحالية لهذه الدول ، وقد تؤدي أية مجموعة من تلك الاحداث الى زعزعة الاستقرار بشكل خطير في الاقطار المستخدمة لمياه الحوضين وتزيد من احتمال الصراع .

ومما تقدم يبدو ان احتمال الصراع في حوضي دجلة والفرات قائم ، واذا ماكانت هناك حرب مائية مستقبلية فستكون كارثة اجتماعية وبيئية واقتصادية بالغة التكاليف .

٢. احتمال التعاون:

بحسب وجهة النظر التركية فان فكرة (التعاون) بشأن المياه تبدو متكررة في التصريحات الرسمية التركية وفي الدراسات التي ينشرها باحثون معنيون بقضايا المياه المشتركة ، حيث يذكرون ان المياه يمكن ان تكون عامل لتعزيز التعاون بين كل من تركيا وسوريا والعراق .

لكن الاحداث تؤكد عمق التناقض بين تلك التصريحات والممارسة العملية المتمثلة بتوجهين أساسيين هما : عرقلة الجهود الرامية لتحديد الحصص عبر اتفاق ثلاثي والاستمرار في الوقت نفس باقامة المشاريع دون أي اشعار أو تشاور مع الدول المتشاطئة معها وكذلك عدم تزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة ، الأمر الذي يؤكد عدم تطبيق تركيا لمفهوم التعاون في ادارة المياه الدولية المشتركة على وفق ماتقرره قواعد القانون الدولي .

لذا فان القضية الأهم لمشاريع التعاون التركي – العربي بشأن المياه هي حل مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات ، وهذا الأمر يتطلب التعاون في توزيع هذه الثروة المائية ، لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توتراً ونزاعاً. كذلك ايجاد مشاريع مائية زراعية بين العراق وسوريا وتركيا بهدف ضمان استمرار تدفق المياه الى سوريا والعراق وبكميات مناسبة ، يضاف الى ذلك العمل على تشكيل عوامل ضغط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير على الموقف التركي والدفع به باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشروعة لسوريا والعراق في المياه المشتركة .

ان قضية المياه بين سوريا والعراق تعد قضية اساسية ليس لأنهما دولتان عربيتان فحسب بل لأنهما تتخذان الموقف نفسه ازاء السياسة المائية التركية ، فهما يتأثران التأثر نفسه بالسياسة التركية ازاء المسألة المائية ومن ثمّ فان التنسيق السوري العراقي هي مسألة مهمة وضرورية كونهما دولتي مجرى ومصب. وبخاصة ان الأمن المائي العراقي هو أكثر التصاقاً بالأمن المائي السوري نظراً لاشتراك كلا البلدين في أهم حوضين مائيين في

المشرق العربي وهما حوض نهر الفرات وبشكل اقل حوض نهر دجلة، كما ان سوريا والعراق يشكل كل منهما عمقاً استراتيجياً للآخر[٢٥].

ان موضوع المياه يشكل هاجساً مشتركاً للجانبين السوري والعراقي، لذلك فمن الضروري بمكان ان يتم التركيز على التعاون السوري-العراقي اولاً، ويتم ذلك التعاون في الجانب الفني للمطالب الملحة ثم على المستوى السياسي اللاحق ، لأنه يشكل عنصراً أساساً ومهماً في ايجاد موقف موحد في الحوار مع تركيا في قضية توزيع المياه بصورة عادلة بين الاطراف الثلاثة .

مما تقدم يمكن القول ان كل ما قامت به تركيا نابع من رؤية تتعلق بمصالحها الخاصة لتحقيق مكاسب على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مسألة المياه ، ولكن بالمقابل لايوجد أي رد فعل عراقي بهذا الاتجاه يتناسب وحجم المخاطر المتحققة ، ولا توجد اجراءات عملية لحماية مصالحه الاقتصادية مثل :

- اقامة مشاريع اروائية حديثة .
- مواجهة مشكلة الملوحة المائية والمخاطر الاخرى التي تهدد البيئة .
- ايجاد خزين مائي استراتيجي تحسباً لأي طارىء .
- البحث عن بدائل مائية من المياه الجوفية
- استغلال مياه شط العرب بدل ان تذهب هدرا الى الخليج العربي

فمع ما حققته تركيا من تفوق ملموس في المجالات المائية والزراعية والتوجهات الاقتصادية الربحية من تلك الموارد ، فانه لايوجد أي توجه عراقي ايجابي باتجاه تطوير وتنمية الموارد المائية وما يتبعها من منافع على مستوى الزراعة والبيئة والثروة الحيوانية والطاقة الكهرومائية ، وهذا يدل على قصور السياسات العراقية حول مسألة المياه لمواجهة مايحيط بها من مخاطر وتحديات . وعليه يمكن طرح التوصيات الآتية:

١. التأكيد على الربط العضوي بين الأمن المائي والأمن الغذائي بوصفهما الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي تهدف الى تحقيق أعلى مستوى في الاكتفاء الذاتي .
٢. تفعيل عمل اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا للاسراع في التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة بين الدول الثلاث .
٣. التمسك بحقوق العراق المائية التأريخية والقانونية وعدم التفريط فيها والدفاع عنها شأنها شأن أي شبر من الأرض العراقية .
٤. من الضروري التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه مع الدول المتشاطئة الأخرى من اجل وضع اتفاقات قوانين تكفل التوزيع العادل للمياه لضمان الحصص المائية لتلك الدول على وفق ما تقرره الأعراف والقوانين الدولية .
٥. الاتفاق مع دول الجوار حول الخطة التشغيلية فضلاً عن المعلومات الفنية الاخرى الخاصة بالاطلاق والتخزين في البحيرات المرتبطة مع السدود في تلك الدول .

[٢٥] – منذر خدام ، مصدر سبق ذكره . ص ١٧٧ .

٦. وضع سياسة مائية موحدة لسوريا والعراق تكون واضحة ودقيقة لاستثمار الموارد المائية على الوجه الأمثل ، وادارتها ادارة كفوءة .

٧. اعتماد وسائل الري الحديثة في الزراعة والتي لاتستهلك كميات كبيرة من المياه مثل منظومة الري بالرش أو بالتنقيط وغيرها .

٨. اعتماد المشروعات الخزنية لخزن الفائض من المياه خاصة في موسم الامطار للاستفادة منها في موسم الجفاف وعدم هدرها .

٩. ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة عن طريق رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وصيانتها وتطويرها.

١٠. جعل مسألة الموارد المائية العراقية أحد المحاور الرئيسة الاقتصادية والسياسية على المستويات المحلية والأقليمية والدولية .

١١. تنمية الموارد المائية عن طريق مشروعات السدود والخزانات وتقليل المفقود الناتج عن التبخر من أسطح الخزانات والمجاري المائية .

١٢. رفض فكرة اعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لأن هذا مخالف لقواعد القانون الدولي .

١٣. ولغرض مواجهة وتجنب ازمة مائية قد تكون شديدة الخطورة في المستقبل يصبح لزاما على العراق صياغة سياسة مائية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات العراق الى المياه في المستقبل ، بناء المزيد من الخزانات والسدود ، واستغلال مياه الأمطار ، والمياه الجوفية ، وترشيد الاستهلاك المائي بأنواعه الزراعي والصناعي والمنزلي .

١٤. ينبغي على الحكومة العراقية تتويج مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الموارد المائية في العراق ووزارة الطاقة في إيران باتفاقية ثنائية تضمن حصول العراق على حصته العادلة من مياه الأنهر المشتركة بين الدولتين والتي يبلغ عددها (٤٢) نهراً مشتركاً ، فضلاً عن تفعيل الاتفاق الثنائي بين الطرفين الذي ينص على القيام بصورة مشتركة بتحديد مصادر تلوث المياه التي تصب في شط العرب من اجل خفض مستويات التلوث واتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية للسيطرة عليها .

١٥. ضرورة اتباع العراق سياسة عامة شاملة تجاه التعامل مع تركيا بحيث نتعامل معها على اسس برغماتية فتركيا الان- بعد العام ٢٠٠٣ – تمتلك مشاريع استثمارية عديدة، لذا على الحكومة العراقية وضع اشتراطات عدة مقابل عقود الاستثمار ومنها قضية المياه.

الخاتمة :

يأتي التهديد الرئيس والتحدي الأكبر في حوضي دجلة والفرات من قبل تركيا بوصفها دولة (المنبع)، فتركيا تسعى الى فرض وجهة نظرها في السياسة المائية للمنطقة بمساندة من الغرب ان لم يكن بتواطئه الصامت ، فالدول الغربية تمد تركيا بالمساعدات والقروض، مما يوفر لها تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين العام والخاص، مخصص لمشروع تطوير منابع دجلة والفرات وترويضها الذي تزيد تكلفته الاجمالية على ثلاثين مليار دولار .

وقد فجرت تركيا مقدمات الصراع مع سوريا والعراق عندما انجز سد اتاتورك ونفذت المرحلة الاولى في ملء خزانه في كانون الثاني ١٩٩٠ ، فبعد ٢٤ ساعة فقط من بداية عملية ملء الخزان هبط منسوب النهرين بمقدار متر عند الحدود السورية ، وبعد مرور اسبوعين تأثرت المحاصيل الزراعية، ووقعت خسائر كبيرة في سوريا ، وتحمّل العراق خسارة تقدر بـ ١٥% من المحصول نتيجة لانقطاع ورود المياه .

وتؤكد تركيا من جانبها ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين ، ومن المؤكد ان قبول تلك النظرة يتيح لها حرية ادارة النهرين كما تشاء ودون اعتبار لمصالح سوريا أو العراق ، وبما يحقق لها رغبة ان تصبح (سلة الغذاء) في الشرق الاوسط . وتحتفظ تركيا لنفسها باستخدام سلاح المياه كورقة ضغط ومساومة رغم النفي الرسمي لذلك ، فالامكانية قائمة لاسيما في ظل الاستمرار في مشروعي (الغاب) وأليسو دون التوصل الى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه النهرين وتنظيم استغلالها .

هذا الوضع يتطلب من الجهات ذات العلاقة ان تتحرك لمراقبة الوضع المائي الذي ستؤول اليه الاوضاع في العراق وتدارسه بغية وضع الحلول وبما يقدم رؤية جلية يعتمدها العراق في تعاملاته مع تركيا التي تستفيد من مشاريعها الخزنية سواء تلك التي اقيمت وتقام على النهرين والتي ستعمل على تقليل وارداتها المائية السنوية ايضاً ، فضلاً عن تردي النوعية، مما سيكون له انعكاسات سلبية وخطيرة على مستقبل الأمن المائي في العراق الذي سينعكس بدوره على الأمن الغذائي والقومي .

وأخيراً لابد من القول ان عنصر المياه سيكون فعّالاً في أية استراتيجية دولية مقبلة، كما سيلعب عنصر الماء دوراً كبيراً في اعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الاقليمية الجديدة والمؤثرة من الناحية السياسية. ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثل النفط، ومن المتوقع أيضاً ازدياد حدة الأزمة الغذائية .

وعليه فان بامكان العراق وسوريا احالة القضية الى محكمة العدل الدولية نظرا لحجم التهديد الذي يتعرض له العراق جراء السياسة المائية التي تتبعا تركيا.

The Challenges of water security for Tigris and Euphrates in Iraq

Instructor:-
Hamid Obaid

Abstract

This research consists of three chapters and a conclusion. The first chapter deals with the most important political challenges that face Iraq because of water policies of some regional countries, which are: Turkey,

Iran, and Israel. While the second chapter addresses the economic challenges that face water sources in Iraq, which are the consequences of Turkey's embankment and reservoirs projects on Tigris and Euphrates. These projects threaten Iraq's water security. Chapter three deals with the future of water security for Tigris and Euphrates that is subjected for two prospects: either a conflict or cooperation between the interested sides.

The conclusion points out that water will be an effective element in any future international strategy, as it will play a great role in the redistribution of the map of the political powers in the region since these countries are the new effective regional countries on the political and economic levels. It is expected to use water as a commodity that is sold just like oil, as it is expected also to have nutritious crises.